Adab Al-Rafidain

https://radab.mosuljournals.com

Problematic Hadiths for Readers Three Hadiths as an Example of a Modern Analytical Study

Abdullah Amin Juman
Faculty of Theology / İstanbul University

Ali Ahmed Muhammad
Salahaddin University / Erbil

Article Information

Article History:
Received February18, 2024
Reviewer March 03 .2024
Accepted March 10, 2024
Available Online September1, 2024

Keywords:
Alraht alqarashayn althalathat ,
Fasl alsuwrat ,
Quraysh Languish

Correspondence:
Ali Ahmed Muhammad
ali.mohammad@su.edu.krd

Abstract

Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and may blessings and peace be upon our beloved Muhammad, and upon all his family and companions, as for what follows:

This is a recent, analytical study of hadiths that are problematic for readers according to what has been decided by scholars of reading, and is done through studying three hadiths related to them in a comprehensive way, which includes many benefits and issues

As the nature of the research requires, the study consists of an introduction, three sections, and a conclusion. In the first section, researchers mentioned the hadith: "The Prophet, may Allah bless him and grant him peace, did not know the details of the surah until it was revealed to him in the name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful." And in the second section, we mentioned the hadith: "Whoever reads a letter from the Book of Allah has the right to do so." A good deed, and a good deed is ten times like it. I do not say (Alif) is a letter, but (Alif) is a letter, (Lam) is a letter, and (Mim) is a letter. In the third section, we mentioned the hadith of Imam Othman, may Allah bless him and grant him peace, to the three Quraishi men: "If you and Zaid bin Thabit disagree about something in the Qur'an." So write it in the language of the Quraysh, for it was revealed in their language, so they did it." Each section deals with several demands in: concluding the hadith, collecting its words, and summing up its wisdom, then mentioning the problem of the hadith and its removal, with the benefits and pleasantries it contains.

The idea of the research concludes by studying these three hadiths for readers in a recent and analytical study, because it has become an urgent matter to extract the truth from these narrations, especially in how readers deal with these hadiths.

The researchers reached many important results, which are mentioned in the conclusion.

Finally, we ask Allah, our generous Lord, to grant us His kindness, and not to deprive us of His wisdom, and whoever is given wisdom has been given much good.

DOI: 10.33899/radab.2024.146850.2086©Authors, 2023, College of Arts, University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الأحاديث المشكلة عند القراء

ثلاثة أحاديث أنموذجاً دراسة تحليلية حديثية

عبدالله أمين جِمَن* علي أحمد محمد**

المستخلص

هذه دراسة حديثية تحليلية للأحاديث المشكلة عند القراء على وفق ما قرّره علماء القراءات، وذلك بدراسة ثلاثة أحاديث متعلقة بهم دراسة شاملة، وقد اشتملت على فوائد ومسائل كثيرة.

وقد اقتضت طبيعة البحث اشتماله على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، ففي المبحث الأول ذكر الباحثان حديث:" كان النبـــي ﷺ لَا يَعْرِفُ فَصْلَ السُّورَةِ حَتَّى تَنَزَّلَ عَلَيْهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ"، وفي المبحث الثاني ذكرنا حديث:" من قرأ حرفًا من كتابِ اللهِ فله به حسنةٌ، والحسنةُ بعشرِ أمثالِها لا أقولُ (الم) حرفٌ ولكنْ (ألف) حرف و(لام) حرف و(ميم) حرف، وفي المبحث الثالث ذكرنا أثر الإمام عثمان ﷺ للرهط القرشيين الثلاثة:" إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا"، وتناول كل مبحث على عدة مطالب في: تخريج الحديث، وجمع ألفاظه، وخلاصة حكمه، ثم ذكر إشكالية الحديث وإزالتها ، وما فيه من الفوائد واللطائف.

وتتخلص فكرة البحث بدراسة هذه الأحاديث الثلاثة عند القراء دراسة حديثة تحليلية، لأنه صار تحرير الصواب من هذه الروايات أمراً ملحاً، وخاصة في كيفية تعامل القراء مع هذه الأحاديث.

وقد توصل الباحثان إلى العديد من النتائج المهمة وهي مذكورة في الخاتمة.

الكلمات المفتاحية : الرهط القرشين الثلاثة ، فصل السورة ، بلغة قريش

وفي الختام نسأل الله ربنا الكريم أنْ يمنّ علينا بلطفه، وأنْ لا يحرمنا من حكمته، ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيرا .

المقددمة

الحمدلله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على خاتم النبيين وسيد المرسلين، وعلى آله وصحابته الطيبين الطاهرين، ومن سلك مسلكهم وترسم خطاهم، ونهج منهجهم إلى يوم الدين.

أما بعد: فلا شكّ أنّ حبيبنا وقرة عيننا وسيدنا ﷺ أوتي جوامع الكلم، فجاءت أحاديثه موجزة الألفاظ، غزيرة المعاني، وكانت السنة نبعاً صافياً يستقي منها علماء الشريعة علومهم، وموروداً عذباً ينهلون منها الحِكَم والحُكم، لذلك من الأهمية بمكان دراسة الأحاديث النبوية وبيان قيمتها في جوانب الحياة والتشريع الإسلامي، لكن مع ذلك نجد بعض الأحاديث ظاهرها يوحي بتعارض بينها، أو وجود إشكال فيها [(1)]، من المهم جداً تتبُّع هذه الأحاديث، ومحاولة دفع تعارضها وفق المسالك التي اعتمدها أهل العلم، بحيث يغلق هذا الباب وتقطع الطريق على كل واحد يريد الشكّ من خلالها.

وانطلاقاً من هذه فكانت الدراسة في: الأحاديث المشكلة عند القراء، وكيفية تعاملهم معها.

أهمية البحث

وهذه الأهمية يمكن تقريرها بالآتي:

1- بيان ما تضمنته هذه الأحاديث من المسائل العلمية التي تمس إليها الحاجة في كل وقت.

2- دراسة السنة النبوية من أهم الدراسات التي يجب على الباحثين العناية بها، لا سيما في هذا العصر الذي صارت محلاً لهجوم أعداء الإسلام، يصوبون السهام عليها من كل جانب، قاصدين تهوينها في صدور المسلمين.

---

* قسم قراءة القرآن الكريم وعلم القرآن / كلية الإلهيات / جامعة إسطنبول

** جامعة صلاح الدين / اربيل

(1) لذلك انبرى العلماء لإزالة الإشكال عن الأحاديث التي يوهم ظاهرها التعارض، ذباً عن النبـــي φ وسنته، لذلك قرروا بالاجماع عدم وقوع التعارض الحقيقي بين النصوص الصحيحة المنقولة عن النبـــي φ ، وإنما التعارض يقع في نظر المجتهد وفهمه، وأما في واقع الأمر وحقيقته فليس ثمة تعارض.

ينظر: التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية للبرزنجي (ص:41)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1413هـ.

ولا شكّ أنّ التحقيق النقدي والتحليلي للأحاديث التي وردت عند القراء من ضروريات البحث العلمي الذي يجرد الحقائق مما يشوبها، ويعطي الصورة الصحيحة لما كان عليه علماء القراءات، وهو بناء أصيل وتقعيد مؤيد، لا سيما لغير المتخصصين في علم الحديث منهم لمن يريد الشرح والاستنباط والتثبت.

الهدف من البحث

يمكن تلخيص أهداف البحث على النحو الآتي:

أولاً: دراسة هذه الأحاديث دراسة حديثية، وذلك بتحرير سياق الحديث وجمع ألفاظه، وكيفية الاستفادة من هذا الجمع في ترجيح المسائل، واستنباط الفوائد.

ثانياً: دراستها على وفق ما قرره علماء القراءات وما كان عليه عملهم.

من المهم جداً اعتبارُ عملِ القراء وما ثبت واستقرّ عندهم من الناحية العملية، لأنّ بعض طلاب العلم يحكمون على بعض الأحاديث عندهم بما ثبت عند علماء الحديث،كما في أحاديث التكبير وغيرها، لأنّ المحدثين لهم أسانيد معروفة، والقراء لهم أسانيد واضحة أيضاً سواء ثبتت عند المحدثين أم لا؟ لذلك: أنّ الخلط بينهما يؤدي إلى خلل في الفهم والحكم، وذلك أنّ أسانيد القرّاء ثابتة جيلاً عن جيل، وأمةً عن أمة، وهذا أولى من نقل المحدثين آحاداً أو عزيزاً أو مشهوراً ومستفيضاً حتى ولو كان متواتراً، لأننا رأينا عند بعض طلاب العلم إنكارهم بعض المسائل الواردة الثابتة المتواترة عند القرّاء، بحجة أنّ ذلك غير ثابت عند المحدثين من الطريق الفلاني، وأنّ هذا السند غير صحيح، مثلاً: مسألة التكبير وغيرها.

وهذا البحث بإذن الله قد يجمع بين الحسنيين، ويلمّ بما عند الفريقين، مع بعض التنبيهات اللطيفة كما سيأتي عند دراستنا لهذه الأحاديث إن شاء الله.

أسباب اختيار البحث

1- تقريب السنة النبوية –على صاحبها أفضل صلاة وأزكى تسليم- لمحبيها، وخاصة لأهل القرآن والقراءات، وذلك أنّ هذه الأحاديث مشتملة على علوم كثيرة، وفوائد جمة، توزعت في مصنفات أهل العلم رواية وشرحاً واستنباطاً وفقهاً، على وفق ما قرره أهل القرآن والقراءات، وما كان عليه عملهم.

2- ووقع اختيارُ دراسةِ أحاديث القرّاء لِما كان للباحث الأستاذ عبدالله جمن من التخصص في القراءات، وبما فضّل الله عليّ من دراسة كتب القراءات والتجويد، وأخذ الإجازة من المشايخ المسندين في القراءات العشر الصغرى والكبرى، مع تخصصي الأكاديمي في علم الحديث، فأحببنا الجمع بين الحسنيين.

منهج الدراسة.

وقد اتبعنا المنهج الآتي في كتابتنا هذه:

1- عزو الآيات القرآنية ببيان اسم السورة ورقم الآية.

2- تخريج الحديث (الذي ندرسه بتوسع، مع ذكر كل رواية، ومَن رواها، ومَن أخرجها، أما الأحاديث الواردة في أثناء البحث فخرجناها مختصرةً.

3- ثمّ اهتممنا بدراسة الاختلافات بين روايات الحديث وألفاظه، وبيان وجه الجمع أو الترجيح بينها، وهذه الدراسة كانت على طريقة المحدثين – ولكن بدون التفصيل في ذكر الأسانيد - لأنّ أكثر هذه الأحاديث مشهورة وصحيحة-، ومقارنة الروايات بعضها ببعض، وجعلت كل حديث في مبحث مستقل، ويشتمل على عدة مطالب، فالمطلب الأول: في تخريج الحديث وجمع ألفاظه، والباقي: في فوائده، والمسائل المتعلقة به.

4- نعلق على ما يستوجب التعليق، وسلكنا مسلك الإشارة حتى لا يكون مختصراً مخلاً، ولا طويلاً مملاً.

منهجية البحث:

وكان المنهج منهجاً تحليلياً استقرائياً، وذلك بتحليل هذا الحديث، ودراسة جزئياته بدقة مع النقد العلمي البناء، واستقراءً لما كان عليه أهل القراءات، ولم نفصل في دراسة الأسانيد –كما هو منهج المحدثين – لأنّ أكثر هذه الأحاديث مشهورة وصحيحة.

ومرادنا بالأحاديث: عموم الآثار المروية سواء كانت مرفوعة إلى النبي ﷺ أو موقوفة على الصحابي.

الدراسات السابقة

لم أطلع على دراسة مستقلة عند هذه الأحاديث عند القراء، وذلك بجمع روايات الحديث وألفاظه مجتمعة، والخروج بنتيجة سليمة مقبولة –إن شاء الله- مع ما ثبت واستقرّ من عمل القرّاء.

هذا، وأكثر هذه الأحاديث مشهورة مقبولة عند العلماء، لذلك كان اهتمام العلماء بها قليلاً بجمع ألفاظها، مع أنّ هناك ألفاظاً مؤثرة وفوائد مهمة عندما نجمع هذه الألفاظ.

خطة البحث

وقد اقتضت طبيعة البحث أن تأتي في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

أما المقدمة: ففيها: أهداف البحث، وخطته ومنهجه، والدراسات السابقة.

أما المبحث الأول: ففي حديث: كان النبـــي ﷺ لَا يَعْرِفُ فَصْلَ السُّورَةِ حَتَّى تَنَزَّلَ عَلَيْهِ البسملة.

والمبحث الثاني: في حديث: من قرأ حرفًا من كتابِ اللهِ فله به حسنةٌ... .

والمبحث الثالث: في أثر : إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش.

وتناول كل مبحث على عدة مطالب في: تخريج الحديث، وجمع ألفاظه، وخلاصة حكمه، ثم ذكر إشكالية الحديث وإزالتها ، وما فيه من الفوائد واللطائف.

أما الخاتمة: فذكرنا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها.

هذا، فإنْ وُفقنا في عرضه واستيفاء جوانبه فمن الله وحده –وهو ما آمله-، وإنْ كان غير ذلك فمنا ومن الشيطان- ونعوذ بالله منهما-.

وحسبنا أننا لم نأل جهداً في خوض أغماره وجمع أشتاته، والله الهادي إلى سواء السبيل.

والحمدلله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

المبحث الأول

الحديث الأول

الفصل بين السور بالبسملة

عن ابن عباس ﷺ قال:" كان النبـــي ﷺ لَا يَعْرِفُ فَصْلَ السُّورَةِ حَتَّى تَنَزَّلَ عَلَيْهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ"

تمهيد: إشكالية حول هذا الحديث وترجيحاته.

هناك عدة إشكالات وترجيحات حول هذا الحديث، يمكن تلخيصهما فيما يأتي:

أولاً: مصطلح السنة عند القرّاء.

ثانياً: بعد نزول البسملة للفصل بين السورتين نرى أنّ بعض القراء عندهم: الوصل بين السورتين فقط كما عند الإمام حمزة مثلاً، أو الوصل والسكت والبسملة عند البعض.

هل هذا يعدُّ مخالفاً للحديث؟ أو له محمل وتفسير آخر؟

ثالثاً: هل معنى هذا الحديث: أنّ البسملة لم تكن موجودةً أصلاً ثم نزلت؟ أم: كانت موجودةً ولكن للابتداء بالقراءة فقط.

رابعاً: من المعروف عند القراء: أنه لا يجوز وصل آخر السور مع البسملة ثم الوقف عليها، لأنّ البسملة لبداية السورة لا لنهايتها، مع أننا نرى في بعض ألفاظ الحديث:" أنّ النبـــي ﷺ لا يعرف ختم السورة حتى تنزل عليه بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ"!، وهل البسملة لختم السورة أولبدايتها؟

خامساً: هناك خلاف بين العلماء في ترتيب سور القرآن، ولكن في هذا الحديث إشارة إلى ترجيح مذهب من قال: بترتيب سوره، لأنّ قبل البسملة كلُّ القرآن كأنه سورة واحدة، ولا يمكن عدم الترتيب بين السور قبل نزول البسملة.

المطلب الأول: تخريج الحديث وألفاظه.

هذا الحديث رُوي مرفوعا إلى النبي ﷺ ، ومرسلاً:

أما الموصول: فأخرجه الإمام أبو داود في سننه برقم (788)، والحاكم في المستدرك (355/1) برقم (845)، والبيهقي في السنن الكبرى (42/2) برقم (2473)، والبزار في مسنده (183/2)، برقم (4979)، وضياء الدين في المختارة (310/10) برقم (336) من طرق عن سفيان ابن عيينة عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال:" كان النبـــي ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى تَنَزَّل عليه بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ"، واللفظ لأبي داود.

قال الإمام المناوي ~:" إسناده صحيح" [1].

وعند البيهقي ~ بلفظ:" تَنْزِلَ عليه".

وعند الحاكم ~ بلفظ:" كان النبـــي ﷺ لا يعرف ختم السورة حتى تنزل عليه بسم الرحمن الرحيم"، وقال:" هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ".

وعند البزار ~ بلفظ:" كَانَ النبـــي ﷺ لا يَعْرِفُ خَاتِمَةَ السُّورَةِ حَتَّى يَنْزِلَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَإِذَا نَزَلَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، عَلِمَ أَنَّ السُّورَةَ قَدْ خُتِمَتْ، وَاسْتُقْبِلَتْ أَوِ ابْتُدِئَتْ سُورَةٌ أُخْرَى".

وقال الإمام الهيثمي ~ :" رواه البزار بإسنادين رجال أحدهما رجال الصحيح" [2].

وعند الإمام الطبراني ~ من طريق أبي مَرْيَمَ عَبْد الْغَفّارِ بْن الْقَاسِمِ، عَنْ عَمْرو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ:" مَا كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعْرِفُ خَاتِمَةَ السُّورَةِ، حَتَّى يُنَزَّلَ عَلَيْهِ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ" [3].

وأما المرسل: فأخرجه الإمام الحميدي في مسنده برقم (528)، وأبو داود في كتابه المراسيل (ص:90)، برقم (36) من طريق أحمد بن محمد المروزي قال: ثنا سفيان، عن عمرو، عن سعيد بن جبير مرسلا ولم يذكر فيه: (عن ابن عباس).

وقال أبو داود ~" قَدْ أُسْنِدَ هَذَا الْحَدِيثُ، وَهَذَا أَصَحُّ".

وقال البزار ~ في مسنده (183/2):" وهذا الحديث يرويه عن عمرو من حديث ابن عيينة جماعة مرسلاً".

خلاصة حكم الحديث.

لا شكّ أنّ هذا الحديث صحيح بين العلماء، وقد تقدمت أقوالهم في ذلك، أما قول الإمام أبي داود ~- والمرسل أصح- فليس معناه أنّ الموصول ضعيف، بل هناك صحيح وأصح، وأنّ طرق المرسل ورجاله أقوى، وهناك أسباب كثيرة لوجود الإرسال فليس هنا موضع بسطها.

المطلب الثاني: معنى السنة عند القراء.

معنى السنة معروف عند علماء العقيدة والحديث والفقه والأصول، أما معنى السنة عند العلماء القراء فلم أجد منهم من صَرّح بذلك، ولكن في استعمال القراء يمكن أن تأتي بمعنين:

المعنى الأول: ثبوت هذا الأمر من طريق الحديث النبوي ﷺ أيضاً، مع ثبوته عند القراء وبأسانيدهم.

---

(1) فيض القدير شرح الجامع الصغير، للإمام المناوي القاهري (المتوفى: 1031هـ)، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر، الطبعة: الأولى، 1356، (265/2).

(2) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ الهيثمي (ت 807)، طبعة دار الفكر، بيروت، طبعة (1412 هـ،1992)، (129/2) برقم (2634).

(3)المعجم الكبير، للإمام الطبراني (المتوفى: 360هـ)، تحقيق الشيخ: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية، بدون تاريخ الطبع، (12/ 81) برقم (12544).

وعلى هذا لا يقال: إنّ غير ذلك خلاف السنة، بل كل ذلك يعدُّ سنةً، ولكن هذا ثبت من طريق المحدثين أيضاً، وذاك من طريق القرّاء وأسانيدهم، مثال ذلك قول الإمام الشاطبي ~ في حرز الأماني:

وَبَسْمَلَ بين السورتين بِـــسنةٍ..... رِجالٌ نَـــمَوها دِرْيَةً وَتحمّلا [1].

لذلك نرى أنّ القراءة بين السورتين تكون على النحو الآتي:" قرأ الإمام قالون والكسائي وعاصم وابن كثير بالبسملة، ولحمزة الوصل فقط، ولابن عامر وأبي عمرو البصري وورش: الوصل والسكت والبسملة" (2).

ومن هذا الباب يمكن أنْ نفهم قول النبـــي ﷺ في حديث سهل بن سعد الساعدي:" كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى" (3)، إذ نرى العلماء اختلفوا في وضع يد اليمنى على اليسرى وإرسالهما، أو في مكان الوضع: هل تحت السرة أم عليها أم فوقها أم على الصدر (4).

والظاهر جواز ذلك كله، وحديث سهل هذا من باب جواز ذلك، لا عدم جواز ما يخالفه.

المعنى الثاني: ثبوت ذلك الأمر والعمل عليه عند القراء.

ومن ذلك قول الإمام ابن الجزري ~ في طيبة النشر:

وسنةُ التكبير عند الختم..... صحتْ عن المكين أهل العلم [5].

بمعنى: أنّ ذلك ثابت عندهم عملياً، وأنّهم نقلوها جيلاً عن جيل، ولم تغير، ولم تبدل، ولم تنسخ.

وعلى ذلك: فلا داعي إلى البحث الطويل المملّ بدون فائدة حول أحاديث التكبير بأنها غير ثابتة من طريق المحدثين[6].

وهذا الفهم مهم جداً قبل تصحيح الأحاديث وتضعيفها، لأنّ الثمرة منهما العمل وعدم العمل به، أمّا ما ثبت العمل عليه واستقرّ فلا يجوز إمرارهما عليه، **لأنّ الإسناد جاء لمنع ما ليس من الشريعة ودخوله فيها، لا لإخراج ما هو موجود فيها.**

المطلب الثالث: الغرض والقصد والعلة من هذا الحديث.

علة هذا الحديث – كما هي واضحة في نصه- هي: أنّ البسملة نزلت للفصل بين السور، فكيف نتعامل مع الحالات التي لا نجد فيها هذه العلة كما إذا بدأنا ببداية السورة، أو وسطها، فهل نقول حينئذ: إنّ الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدمًا؟

---

(1) البيت ذو الرقم : 100. ينظر: الوافي في شرح الشاطبية (ص:81) للإمام عبدالفتاح القاضي (1403هـ)، دار الغوثاني-جدة، الطبعة الأولى، سنة الطبع (1439هـ- 2018م)، ومعنى البيت:" أنّ البسملة واردة من طريق المحدثين أيضاً، وذلك لمن هو مرموز له في البيت، وهم: الإمام قالون والكسائي وعاصم وابن كثير"..

(2) ينظر: المصدر السابق (ص:82).

(3) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب وضع اليمنى على اليسرى، برقم (740) ، بتحقيق الشيخ: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422هـ

(4) لذلك لا نرى عند البخاري باباً واضحاً في كيفية وضع اليدين في أيّ مكان يكون، مع شدة البخاري في إيراد ما صحّ في كيفية صفة الصلاة في كل باب، فدلّ على التوسعة عنده.

وكذلك عند الإمام مالك ~ الذي يرى الإسدال –كما هو مشهور في مذهبه- مع أنه يروي حديثاً (برقم 375) في وضع اليمنى على اليسرى، وكذلك الإمام أحمد ~ الذي يرى وضعهما تحت السرة أو فوقها تحت الصدر أو إرسالهما، نراه يروي حديث وائل بن حجر وطاوس ~ مرسلاً في وضع اليدين على الصدر. ينظر: الإنصاف للمرداوي (64/2).

أي: أنهم علموا بوجود هذه الأحاديث ومع ذلك فلهم فهم آخر، وذلك لأنّ الصلاة كانت متكررة، والنبـــي φ لم ينقل عنه نصاً صريحاً في هذه المواضع المهمة، **فدلّ على توسعة الأمر عندهم**، وهذا الفهم مهم جداً في تصور هذا الأمر عند الأئمة، وكيفية التعامل مع الأحاديث الواردة صحة وضعفاً مع القرائن المحتفة بها.

فهذا يدلنا على أنّ مجرد صحة الحديث أو ضعفه ليس كافياً للعمل به.

(5) شرح طيبة النشر في القراءات العشر (630/2)، للإمام النويري (ت: 857هـ)، تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، سنة الطبع (2009م).

ويمكن أن نقول في ذلك الباب: ما رواه الإمام الشافعي ~ عن عبيد بن عبد الله بن عتبة التابعي المشهور: **السنة** أن يخطب الإمام في العيدين خطبتين يفصل بينهما بجلوس. ينظر: الأم للإمام الشافعي (272/1).

(6) وفي النشر في القراءات العشر للإمام ابن الجزري (2/ 415):" قَالَ الْبَزِّيُّ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ تَرَكْتَ التَّكْبِيرَ فَقَدْ تَرَكْتَ سُنَّةً مِنْ سُنَنِ نَبِيِّكَ φ ، قَالَ شَيْخُنَا الْحَافِظُ عِمَادُ الدِّينِ بْنُ كَثِيرٍ: وَهَذَا يَقْتَضِي تَصْحِيحَهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ".

أم: أنّ البسملة كانت موجودة من قبل، ولكن لا للفصل بين السور، بل للابتداء أيضاً، ثم نزلت للفصل بين السورتين، وهناك عدة أحاديث فيها هذه الإشارة كما سيأتي قريباً.

المطلب الرابع: هل البسملة لبداية السورة أو لنهايتها؟

من المقرر المعروف عند القراء أنّ وصل البسملة بآخر السورة ثم الوقف عليها لا يجوز، لأنّ البسملة لابتداء السورة لا لخواتمها، لكن في بعض روايات الحديث كما تقدم: أنّ النبـــي ρ كان لا يعرف ختم السورة حتى تنزل عليه بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

هل هناك تعارض بين القولين، أو هناك محمل وتفسير آخر؟

هناك عدة أحاديث في: أنّ النبـــي ﷺختم السورة، ولم يكن فيها أنّه ρ بسمل أيضاً، لذلك يتعين الفهمُ: أنّ المراد بالختم في هذه الألفاظ: الفصل بين السورتين، لا أنها ختم للسورة التي قبلها، ومن تلك الأحاديث:

الحديث الأول:

عن أَنَسٍ ﷺ قَالَ: بَيْنَا رَسُولُ اللهِ ρ ذَاتَ يَوْمٍ بَيْنَ أَظْهُرِنَا إِذْ أَغْفَى إِغْفَاءَةً، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مُتَبَسِّمًا، فَقُلْنَا: مَا أَضْحَكَكَ يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ: أُنْزِلَتْ عَلَيَّ آنِفًا سُورَةٌ، فَقَرَأَ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ {إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ. فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ. إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ} {الكوثر: 2}[1].

وجه الدلالة من الحديث:

1- إنّ النبـــي ρ قرأ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ في بداية السورة لا نهايتها.
2- أنّ علة الحديث السابقة ليست عامةً بدليل هذا الحديث، إذ إنّ النبـــي ρ قرأ في بداية السورة، مع أنها ليست للفصل بين السور.

الحديث الثاني:

عن عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ رَقَدَ عِنْدَ رَسُولِ ρ فَاسْتَيْقَظَ فَتَسَوَّكَ وَتَوَضَّأَ وَهُوَ يَقُولُ: "ٱ ثن ثى ثي فى في قى قي كا كل كم كى كي" (سورة آل عمران: 190) فَقَرَأَ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ حَتَّى خَتَمَ السُّورَةَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ" [2].

وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة.

لذلك بوّب الإمام الهيثمي ~:" بَابُ ابْتِدَاءِ السُّوَرِ بِـ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [3].

المطلب الرابع: هل ترتيب سور القرآن الكريم توقيفي أو اجتهادي؟ [4].

هناك خلاف بين العلماء في ترتيب سور القرآن الكريم هل هو توقيفي، أم هو من عمل الصحابة، ثم وقع الإجماع بعد ذلك؟

وحديث الباب فيه إشارة إلى ترجيح مذهب التوقيف، لأنّ القرآن قبل نزول البسملة بين السورتين كأنه سورة واحدة، ولم يقل أحدٌ بعدم ترتيب الآيات في السورة الواحدة، فتعين الترتيب بين السور بعد نزول البسملة كما كان قبلها.

المبحث الثاني

الحديث الثاني

---

(1) رواه مسلم في صحيحه برقم (400)، كتاب الصلاة، باب حجة من قال البسملة آية من كل سورة سوى سورة البراءة، تحقيق الشيخ: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.، بدون سنة الطبع. .

(2) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة النبـــي ρ ودعائه بالليل، برقم (763).

(3) كشف الأستار عن زوائد البزار (40/3) للإمام الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت –لبنان، الطبعة الأولى، (1399 هـ - 1979م). .

(4) ينظر: البرهان في علوم القرآن للإمام الزركشي (ص:183و184)، دار المعرفة – بيروت - لبنان، 1391، تحقيق الشيخ: محمد أبو الفضل إبراهيم..

قال الإمام عثمان ﷺ للرهط القرشيين الثلاثة:" إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا "

تمهيد: إشكالية حول هذا الحديث وترجيحاته.

هناك عدة إشكالات وترجيحات حول هذا الحديث، يمكن تلخيصهما فيما يأتي:

أولاً: أنزل القرآن في أول الأمر على حرف واحد، فألحّ النبـــي ﷺ على جبريل وطلب منه الزيادة حتى انتهى إلى سبعة أحرف، ثمّ وقع الخلاف في ذلك كما في حديث هشام وعمر، والسؤال المهم هنا: **كيف عالج النبـــي φ هذه المشكلة؟**

ثمّ وقع هذا الخلاف أيضاً في زمن الإمام عثمان ﷺ، والسؤال المهم هنا أيضاً: كيف تعامل مع هذه المشكلة؟ هل ألغى ما طلبه النبـــي φ مراراً؟ أم عالجها مع بقاء ما طلبه النبـــي φ ولكن بشكل آخر، لأنّ الأحرف السبعة التي هي للتخفيف – وهي متعلقة بالنطق- في زمن النبـــي φ، والكتابة على حرف واحد في زمن الإمام عثمان ﷺ والتي هي متعلقة بالكتابة، وكلتاهما تسمى حرفاً، لكن شتان مابين الأمرين.

ثانياً: الفرق بين ما كتبه الإمام أبوبكر الصديق ﷺ ، الذي هو كتابة القرآن بين الدفتين دون التعرض للقراءة، وبين ما كتبه الإمام عثمان ﷺ ، الذي هو ضبطُ قراءةِ ما كتبه الإمام أبوبكر ﷺ بين الدفتين.

وعليه: ما قيل في عدم وجود بعض الآيات في زمن الإمام عثمان ﷺ لا يصح، وإن قال به بعض العلماء الأفاضل -كما سيأتي بيانه-، لأن جميع القرآن ثابت في زمن الإمام أبي بكر الصديق ﷺ ، وأيضاً: كيف يجوز للإمام عثمان ﷺ أن يلغي بعض ما ثبتت قرآنيته؟

ثالثاً: العلة في الترخيص للقراءة بأكثر من حرف كانت في زمن النبـــي φ هي التخفيف، لأنّ في الأمة الشيخَ الكبيرَ والمرأة والعجوز كما جاء في الحديث المعروف، وهؤلاء من عادتهم عدم التعلم وطلب العلم، مع ذلك لابدّ عليهم قراءة القرآن، وأن ينشر بينهم.

وهذه العلة إذا كانت في زمن النبـــي φ ملحةً مع صغر الدولة الإسلامية آنذاك، ففي زمن الإمام عثمان ﷺ أولى مع توسعة رقعة الإسلام، ودخول أناس آخرين في دين الله أفواجاً.

ثالثاً: هناك فرق كبير بين القراءة والكتابة، والحديث هنا تكلم عن الكتابة إذ فيه:" فاكتبوه"، ولم يتكلم عن القراءة.

لذلك من الخطأ تفسير هذا الحديث على القراءة، بل القرآن كله كتب على حرف واحد، وعلى لغة قريش، ولكنْ هذه الكتابة لم تمنع احتواءها على القراءاة الواردة في العرضة الأخيرة، فمثلاً: ورد عن النبـــي φ قراءةَ: (الصراط) بالصاد الخالصة، وبالسين الخالصة، وإشمام الصاد زاياً، والقرآن كتب على حرف واحد، وهو الصاد على لغة قريش، أما قراءتها على صوت واحد، وحرف واحد، فهذه لم يتعرض لها الإمام عثمان ﷺ.

وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله.

خامساً: هناك خلاف بين العلماء في وقفية الرسم العثماني، لكن لابد من تحرير محل النزاع، والفرق بين حكم التوقيف عند علماء أصول الفقه: بأنه يأثم تاركه، وبين التوقيف عند علماء التجويد، والفرق بين كتابة القرآن كمصحف بين الدفتين، وكتابة الإنسان بعض الآيات من باب الاستدلال.

وفي هذا الحديث إشارة إلى عدم وقفيته، لأنه لم يقل الإمام عثمان ﷺ : ارجعوا إلى ما كتب في زمن النبـــي φ ، أو زمن الإمام أبي بكر ﷺ .

المطلب الأول: تخريج الحديث وألفاظه

هذا الحديث رواه الصحابي الجليل أنس بن مالك ﷺ فقال:" أَنَّ حُذَيْفَةَ بْنَ اليَمَانِ، قَدِمَ عَلَى عُثْمَانَ ﷺ، وَكَانَ يُغَازِي أَهْلَ الشَّأْمِ فِي فَتْحِ أَرْمِينِيَةَ وَأَذْرَبِيجَانَ مَعَ أَهْلِ العِرَاقِ، فَأَفْزَعَ حُذَيْفَةَ اخْتِلاَفُهُمْ فِي القِرَاءَةِ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ لِعُثْمَانَ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، أَدْرِكْ هَذِهِ الأُمَّةَ، قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي الكِتَابِ اخْتِلاَفَ اليَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَأَرْسَلَ عُثْمَانُ إِلَى حَفْصَةَ: أَنْ أَرْسِلِي إِلَيْنَا بِالصُّحُفِ نَنْسَخُهَا فِي المَصَاحِفِ، ثُمَّ نَرُدُّهَا إِلَيْكِ، فَأَرْسَلَتْ بِهَا حَفْصَةُ إِلَى عُثْمَانَ، فَأَمَرَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدَ بْنَ العَاصِ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ فَنَسَخُوهَا فِي المَصَاحِفِ، وَقَالَ عُثْمَانُ لِلرَّهْطِ القُرَشِيِّينَ الثَّلاَثَةِ: إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ القُرْآنِ فَاكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ،

فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ، فَفَعَلُوا حَتَّى إِذَا نَسَخُوا الصُّحُفَ فِي المَصَاحِفِ، رَدَّ عُثْمَانُ الصُّحُفَ إِلَى حَفْصَةَ، وَأَرْسَلَ إِلَى كُلِّ أُفُقٍ بِمُصْحَفٍ مِمَّا نَسَخُوا، وَأَمَرَ بِمَا سِوَاهُ مِنَ القُرْآنِ فِي كُلِّ صَحِيفَةٍ أَوْ مُصْحَفٍ، أَنْ **يُحْرَقَ**" [1].

وفي لفظ آخر:" وَقَالَ لَهُمْ إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي **عَرَبِيَّةٍ مِنْ عَرَبِيَّةِ الْقُرْآنِ** فَاكْتُبُوهَا بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ بِلِسَانِهِمْ، فَفَعَلُوا" [2].

وفي لفظ البيهقي ~:" وَأَمَرَ بِمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْقِرَاءَةِ فِى كُلِّ صَحِيفَةٍ أَنْ **تُمْحَى أَوْ تُحْرَقَ**" [3].

ووقع في رواية الإمام الترمذي برقم (3104) ، وفي البخاري أيضًا برقم (4987) عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ حُذَيْفَةَ قَدِمَ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، وَكَانَ يُغَازِي أَهْلَ الشَّامِ فِي فَتْحِ أَرْمِينِيَةَ وَأَذْرَبِيجَانَ مَعَ أَهْلِ العِرَاقِ، ..... قَالَ لِلرَّهْطِ القُرَشِيِّينَ الثَّلاَثَةِ: مَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فَاكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ، حَتَّى نَسَخُوا الصُّحُفَ فِي الْمَصَاحِفِ، بَعَثَ عُثْمَانُ إِلَى كُلِّ أُفُقٍ بِمُصْحَفٍ مِنْ تِلْكَ الْمَصَاحِفِ التِي نَسَخُوا.

قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَحَدَّثَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، قَالَ: **فَقَدْتُ آيَةً مِنْ سُورَةِ الأَحْزَابِ** كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللهِ φ يَقْرَؤُهَا {مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ} [4] فَالتَمَسْتُهَا فَوَجَدْتُهَا مَعَ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ أَوْ أَبِي خُزَيْمَةَ فَأَلْحَقْتُهَا فِي سُورَتِهَا.

قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَاخْتَلَفُوا يَوْمَئِذٍ فِي التَّابُوتِ وَالتَّابُوهِ، فَقَالَ القُرَشِيُّونَ: التَّابُوتُ، وَقَالَ زَيْدٌ: التَّابُوهُ فَرُفِعَ اخْتِلاَفُهُمْ إِلَى عُثْمَانَ، فَقَالَ: اكْتُبُوهُ التَّابُوتُ فَإِنَّهُ نَزَلَ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ".

ظاهر هذه الرواية أنّ هذه الآية المفقودة كانت في جمع عثمان ﷺ، ولكنّ الأقرب أنها كانت في جمع أبي بكر ﷺ ، وإلا فماذا صُنع بهذه الآية في جمع أبي بكر؟ هل كتبها أم لا؟ **وهذا غير ممكن أبداً**، أما كتابة التابوت بالتاء أو بالهاء فهذه صحيحة أنها في جمع الإمام عثمان- والله أعلم- لأنّه ركّز على الكتابة.

نعم في الظاهر: أنّ هذه الآية وكذلك الآية التي تأتي في التنبيه كلاهما في جمع أبي بكر ﷺ، لأنّ هذا هو المقصد الأكبر في جمعه.

بيان أنّ هذه الرواية مدرجة بعضها في بعض:

قال الإمام ابن حجر العسقلاني ~:" قَوْلُهُ (عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ) هَذَا هوالصحيح عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَنَّ قِصَّةَ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ مَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ السَّبَّاقِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَقِصَّةَ حُذَيْفَةَ مَعَ عُثْمَانَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَقِصَّةَ فَقْدِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ الْآيَةَ مِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ فِي رِوَايَةِ عُبَيْدِ بْنِ السَّبَّاقِ عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ وَقَدْ رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُجَمِّعٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ فَأَدْرَجَ قِصَّةَ آيَةِ سُورَةِ الْأَحْزَابِ فِي رِوَايَةِ عُبَيْدِ بْنِ السَّبَّاقِ وَأَغْرَبَ عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةَ فَرَوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ فَقَالَ عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ وَسَاقَ الْقِصَصَ الثَّلَاثَ بِطُولِهَا قِصَّةَ زَيْدٍ مَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ ثُمَّ قِصَّةَ حُذَيْفَةَ مَعَ عُثْمَانَ أَيْضًا، ثُمَّ قِصَّةَ فَقْدِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ الْآيَةَ مِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ أَخْرَجَهُ الطبَرِيُّ، وَبَيَّنَ الْخَطِيبُ فِي الْمُدْرَجِ: **أَنَّ ذَلِكَ وَهْمٌ مِنْهُ**، وَأَنَّهُ أَدْرَجَ بَعْضَ الْأَسَانِيدِ عَلَى بَعْضٍ" [5].

وعلى هذا قول الإمام القسطلاني ~:"... (وأخبرني) (خارجة بن زيد بن ثابت) أنه (سمع) أباه (زيد بن ثابت قال: فقدت) بفتح القاف (آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف) أي **في زمن عثمان لا في زمن أبي بكر**، لأن الذي فقده في خلافة أبي بكر الآيتان من آخر سورة براءة (قد كنت أسمع رسول الله φ يقرأ بهما فالتمسناها) أي طلبناها (فوجدناها مع خزيمة)" [6].

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، برقم (4987).

(2) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب، برقم (4984)، أي: في إظهار مخارجه وصفاته وبيانه، لأنّ الإعراب بمعنى الإظهار والبيان.

(3) السنن الكبرى للإمام النسائي (41/2)، وذلك لقلة أدواة الكتابة، وبيان الحاجة إليها، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ، 1411هـ-1991م، تحقيق : د.عبد الغفار سليمان البنداري , سيد كسروي حسن.

(4) والآية الثانية واردة في صحيح البخاري برقم (4989):" عن ابن شهاب قال: أَنَّ ابْنَ السَّبَّاقِ قَالَ إِنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ ﷺ قَالَ إِنَّكَ كُنْتَ تَكْتُبُ الْوَحْيَ لِرَسُولِ اللَّهِ φ فَاتَّبِعْ الْقُرْآنَ فَتَتَبَّعْتُ حَتَّى وَجَدْتُ آخِرَ سُورَةِ التَّوْبَةِ آيَتَيْنِ مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ لَمْ أَجِدْهُمَا مَعَ أَحَدٍ غَيْرِهِ { لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ } إِلَى آخِرِهِ".

(5) فتح الباري (11/9)، دار المعرفة - بيروت، 1379، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه: محب الدين الخطيب.

(6) إرشاد الساري (7/ 449)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر ، الطبعة السابعة، 1323 هـ.

وعلى هذا: كل ما كان متعلقاً بالآيات في عدم وجودها فهو من جمع الإمام أبي بكر الصديق ﷺ ، وما كان يتعلق بالضبط فهو من جمع الإمام عثمان ﷺ ، لأنّ الأصل في جمع أبي بكر: كتابة المصحف بين الدفتين، والأصل في جمع عثمان: الاهتمام بكتابة القرآن وألفاظه، وتوحيد الأمة عليه.

خلاصة حكم الحديث: حديث صحيح بلا خلاف بين العلماء.

المطلب الثاني: اختلاف العلماء في المنطوق والمكتوب للقرآن الكريم.

أنّ ما وقع في الاختلاف في كلمة (التابوت) هل هي بالتاء المبسوطة أم المربوطة وقع في زمن الإمام عثمان ﷺ، وأنّ كل ما وقع في عدم وجود بعض الآيات فهو في زمن الإمام أبي بكر الصديق ﷺ[1].

المطلب الثالث: المراد ب: فاكتبوه بلغة قريش.

الصحيح من أقوال العلماء أنّ المراد بـ (فاكتبوه بلغة قريش): فاكتبوه بالرسم الذي يوافق لغة قريش ولهجتها من نحو همز وغيره، فإنه نزل بها.

وكما سيأتي أنّ هذا الخلاف وقع في زمن عمر ﷺ أيضاً، كما نقل ذلك الحافظ ابن حجر ~:" قدْ أخرج بن أَبِي دَاوُدَ فِي الْمَصَاحِفِ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْ عُمَرَ قَالَ إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي اللُّغَةِ فاكتبوها بِلِسَان مُضر"، وَمُضر هُوَ بن نِزَارِ بْنِ مَعْدِ بْنِ عَدْنَانَ وَإِلَيْهِ تَنْتَهِي أَنْسَابُ قُرَيْشٍ وَقَيْسٍ وَهُذَيْلٍ وَغَيْرِهِمْ" [2].

وهذا واضح جداً: إذا كان الخلاف وقع في اللغة فاكتبوه بلغة مضر التي هي أصل لغة قريش. والله أعلم.

المطلب الرابع: وقوع الخلاف قبل زمان الإمام عثمان ﷺ .

أنّ المشكلة في القراءة وقعت قبل زمن الإمام عثمان ﷺ، ولكن لم تكن منتشرةً، كما حدثت في زمن الإمام عمر ﷺ.

وهذه كما في رواية مُحَمَّد بْن الصَّبَّاحِ الْبَزَّار قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ يَعْنِي ابْنَ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: " كُنْتُ عِنْدَ عُمَرَ ﷺ فَقَرَأَ رَجُلٌ مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ (عَتَّا حِينٍ) فَقَالَ لَهُ عُمَرُ ﷺ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَكَذَا؟ قَالَ: ابْنُ مَسْعُودٍ ﷺ فَكَتَبَ عُمَرُ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ: سَلَامٌ عَلَيْكَ، أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ هَذَا الْقُرْآنَ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، وَجَعَلَهُ بِلِسَانِ عَرَبِيّ مُبِينٍ، أَقْرِئِ النَّاسَ بِلُغَةِ قُرَيْشٍ، وَلَا تُقْرِئْهُمْ بِلُغَةِ هُذَيْلٍ، وَالسَّلَامُ " وَيُقَالُ: إِنَّ نَافِعَ بْنَ طَرِيفِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نَوْفَلِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ كَانَ كَتَبَ الْمُصْحَفَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ" [3].

المطلب الخامس: الفرق بين الكتابة والقراءة.

---

(1) حتى إنّ الخلاف في التابوت راجع إلى اللفظ والقراءة أيضاً، لأنها إنْ كتبتْ بالتاء المربوطة فإنّ الجميع يقرؤها بالهاء وقفاً، وإنْ كتبت بالمبسوطة فإنّ بعض القراء يقرؤها بالهاء وبعضهم بالتاء وقفاً، وكان عندهم الإشكال من هذه الناحية.
ومما يساعدنا على ذلك قراءة يعقوب ل (حصرةً) في سورة النساء، آية: (أو جاؤكم حصرت صدورهم)، فقد قرأها بالتاء المربوطة منونة، لذلك لم تكن عندهم مشكلة في هذه الكلمة.
وهناك أمثلة كثيرة على ذلك.

(2) فتح الباري (9/9).
وفي المصاحف لابن أبي داود (ص: 63) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فَضَالَةَ قَالَ: لَمَّا أَرَادَ عُمَرُ أَنْ يَكْتُبَ الْإِمَامَ أَقْعَدَ لَهُ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِهِ وَقَالَ: «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي اللُّغَةِ فَاكْتُبُوهَا بِلُغَةِ مُضَرَ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ عَلَى رَجُلٍ مِنْ مُضَرَ".
كتاب المصاحف لابن أبي داود تحقيق الشيخ: محمد بن عبده، دار الفاروق الحديثة - مصر / القاهرة، الطبعة: الأولى، 1423هـ - 2002م.
ولم يتبين لي مراد الإمام عمر ﷺ إلا أن نفسره بهذه الرواية في تاريخ المدينة لابن شبة (2/ 711): وَيُقَالُ: إِنَّ نَافِعَ بْنَ طَرِيفِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نَوْفَلِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ **كَانَ كَتَبَ الْمُصْحَفَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ** ﷺ ".
تاريخ المدينة لابن شبة حققه الشيخ: فهيم محمد شلتوت طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد، سنة 1399 هـ.

(3) تاريخ المدينة لابن شبة (711/2).
وقد نقل هذه القصة الإمام ابن عبدالبر في التمهيد (278/8) عن أبي داود، لكن لم أجده في سنن أبي داود المطبوع.
التمهيد لابن عبدالبر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، عام النشر: 1387 هـ.

من الفروقات الدقيقة في هذا المقام: الفرق بين القراءة والكتابة؛ لأنّ هناك خلطاً بينهما في تفسير معنى (الأحرف)، والاستدلال بحديث: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت فاكتبوه بلغة قريش"، لذلك فسر بعضُ العلماء الحرفَ الوارد في قول العلماء على القراءة الواحدة فقط، أو هكذا يفهم.

نعم ، اختلف العلماء في ذلك، ولكنْ هذه الكتابة لم تمنع القراءة الصحيحة الواردة في العرضة الأخيرة، مثلاً: ورد عن رسول الله ρ قراءةُ (الصراطِ) بالصاد الخالصة، والسين الخالصة، وإشمام الصاد زاياً، والصحابة كتبوها على لغة قريش بالصاد الخالصة.

والخلط بين الأحرف السبعة التي هي للتخفيف، وهي متعلقة بالنطق، والكتابة على الحرف الواحد في زمن عثمان ﷺ، والتي هي متعلقة بالكتابة، وكلاهما تسمى: حرفاً، ولكن شتان ما بين الأمرين.

وهذا ينبني على:

أولاً: هل راعى الإمام عثمان ﷺ الأحرف السبعة عند كتابة القرآن الكريم أو لا؟

فإذا نظرنا في القراءات الواردة الآن مثلاً: كلمة : نشاؤ ونشاء، كتبت في بعض المواضع بالهمزة على السطر، وفي بعضها على الواو: وفي قراءة حمزة كيفية الوقف على هذا تختلف على ذاك [1]، وهذه الكتابة إذا لم تكن من أجل القراءة الواردة فيها فلم يكن كذلك.

ثانياً: كذلك اختلاف المصاحف دليل على اعتبار الأحرف السبعة الباقية في العرضة الأخيرة، وعدم التعرض لما نسخ وبُدّل فيها، وإلا لما كان هناك داع للاختلاف الوارد بين المصاحف.

ثمّ أصل هذه المسألة مسألةٌ خلافيةٌ اختلفَ أهل العلم فيها على ثلاثةِ أقوال:

القول الأول : المصاحفَ العثمانية مُشتملةٌ على حَرْفٍ واحد هو حَرْفُ قُريش، وقال به الطبريُّ، وابنُ عبد البرّ، والطحاويُّ، وابنُ القيمِ، وجعله ابنُ تيمية قَوْلَ أئمةِ السلف والعلماء.

القول الثاني : أنّ المصاحفَ العثمانية مُشتملةٌ على الأحْرُفِ السبعةِ ، ونَسَبَهُ ابنُ تيميةَ إلى طوائفَ مِن الفقهاء والقُرَّاءِ وأهل الكلام كالباقلاّنِي وغيره، مُحتجّينَ بأنّه لا يجوز للأمّةِ أنْ تُهْمِلَ شيئًا مِن الأحْرُفِ السبعة

وما ذهب إليه السيوطي ومن وافقه: وهو أن المصاحف العثمانية قد اشتملت على الأحرف السبعة كلها، وأن الأمة لا يجوز لها أن تهمل نقل شيء منها.

القول الثالث: أنّ المصاحفَ العثمانية مُشتملةٌ على ما يحتملُه رَسْمُها مِن الأحْرُفِ السبعة ، ونَسَبَهُ ابنُ الجزريّ إلى جماهير العلماء مِن السلَفِ والخلَفِ وأئمةِ المسلمين ورجّحهُ بقوله:" وهذا القَوْلُ هو الذي يَظْهَرُ صوابُه ؛ لأنّ الأحاديثَ الصحيحة والآثارَ المشهورة المستفيضةِ تدلُّ عليه وتَشْهدُ له [2].

(1) ينظر: الوافي في شرح الشاطبية للقاضي (ص:183) في باب وقف حمزة وهشام على مرسوم الخط.
(2) ينظر: النشر في القراءات العشر (31/1)، والبرهان في علوم القرآن للزركشي (221/1)، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي (176/1) . المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: 1394هـ/ 1974.

تحرير محل النزاع:

والذي بدا لي: لو نظرنا إلى أصل علة الحديث:" التخفيف والتيسير؛ لأنّ فيهم العجوز، والشيخ الكبير والجارية....."، تظهر لنا أنّ هذه العلة باقية إلى يوم القيامة أو لا.

وكذلك العلة في: أنّ النبـــي φ كان في جزيرة العرب حتى موته φ ، وبعد موته وبعد دخول الناس في دين الله أفواجاً، هذا أولى بالأخذ بهذه العلة في زمان عثمان وغيره من الصحابة .

لذلك الأخذ بهذه الرخصة أولى بعد موته φ.

وأيضاً: فقد وقع هذا الخلاف في زمن النبـــي φ ، وعالجه بأنْ يقرأ كل واحد منهم كما عُلِّم، وفي زمن الإمام عثمان ﷺ أراد أنْ يضبط ذلك فقط.

لذلك: **فالقول الصحيح –والله أعلم- هو**: أنّ المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة الباقية في العرضة الأخيرة، وأنه ليس للإمام عثمان ﷺ ولا لغيره من الصحابة زيادة حرف أو نقصانه في كتاب الله العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

المبحث الثالث

الحديث الثالث

عِظمُ ثوابِ مَن قرأ القرآن الكريم

عن عبدالله بن مسعود ﷺ قال رسول الله φ:" من قرأ حرفًا من كتابِ اللهِ فله به حسنةٌ، والحسنةُ بعشرِ أمثالِها لا أقولُ (الم) حرفٌ ولكنْ (ألف) حرفٌ و(لام) حرفٌ و(ميم) حرف".

تمهيد: إشكالية حول هذا الحديث وترجيحاته.

هناك عدة إشكاليات وترجيحات حول هذا الحديث يمكن تلخيصهما فيما يأتي:

أولاً: ما المراد بالحرف؟

هل المراد حروف التهجي المعروفة كما ذهب إليه جمهور العلماء، وكما هو ظاهر الحديث.

أم المراد: الكلمة سواء كان اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، لأنّ الصحابة فهموا من ظاهر الحديث أنّ (الم) بمجموعها حرف، لذلك بين لهم النبـــي ﷺ: بأنّ الألف حرف، واللام حرف، والميم حرف، **وأيضاً**: أن (ألف) بوحدها ثلاثة حروف هجائية لا حرف واحد.

وكما أنّ استعمالَ لفظِ (الكلمة) في لسان الشرع بمعنى (الكلام) في مصطلح النحويين معروفٌ، وهذا من استعمال الحرف بمعنى الكلمة في لسان الشرع أيضاً.

أم المراد: الحروف المكتوبة لا المنطوقة ؛ لأنه ورد في أحد ألفاظ الحديث (ذلك....ذال ولام وكاف) ولم يذكر في الحديث: الألف المنطوقة غير المكتوبة بين الذال والكاف.

أم المراد: عِظمُ ثواب مَن قرأ القرآن الكريم ومضاعفته، وذلك أنّ مجموع ألفاظ الحديث يدلنا على هذا المعنى المراد، لا الاستدلال بمجرد لفظ حديث الباب الذي فيه:" ولكن ألف حرفٌ، ولام حرف، وميم حرف".

ثانياً: أنه ورد في هذا الحديث: (من قرأ)، هل القراءة تشمل الحفظ فقط أم تشمل القراءة العادية ولو من دون حفظ أيضاً؟ لأنّه ورد في حديث: (يقال لصاحب القرآن: اقرأ ورتل كما كنت ترتل في الدنيا)، وفسره أكثر العلماء بالحفظ، وثواب الحافظ للقرآن الكريم.

ما هو الضابط في ذلك، وهل الحديث الثاني خاص بالحفاظ؟ أم يشمل الذي يقرأ القرآن ولو كان من غير حفظ، مع أني لم أجد مِن العلماء مَن فسَّر حديث الباب بالحفظ.

ثالثاً: هل علم التجويد أمر ملزم شرعاً؟ لأنّ الاهتمام بالحرف لا يكون إلا بمعرفة **حقه** من المخرج والصفات اللازمة، و**مستحقه** من الصفات اللازمة كالترقيق والتفخيم والأحكام....، أم التجويد أمر بدعي، ولم تكن هذه التفاصيل موجودةً في الزمن الأول كما توهمه بعضهم.

رابعاً: من الإشارات الدقيقة في هذه الحديث: اهتمام القارئ بكل حرف يقرؤه، وأن يستمتع به، وأن يشعر بهذا الثواب الجزيل، لأنّ الجزاء على الحرف المقروء، أما الذي ضاع منه ولم يقرأه فليس له الأجر.

المطلب الأول: تخريج الحديث وألفاظه.

هذا الحديث روي عن ابن مسعود ﷺ مرفوعاً وموقوفاً، وعن عوف بن مالك مرفوعاً:

أما عن ابن مسعود مرفوعاً : فرواه الترمذي في سننه برقم (2910)، والبيهقي في شعب الإيمان (371/3)، برقم (1830)، والأصبهاني في الحجة في بيان المحجة (198/2)، وضياء الدين المقدسي في فضائل القرآن (ص:50) من طريق الضحاك بن عثمان عن أبي موسى قال سمعت محمد بن كعب القرظي يقول سمعت ابن مسعود ﷺ مرفوعاً.

قال الإمام الترمذي:" ويروى هَذَا الحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الوَجْهِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، رَوَاهُ أَبُو الأَحْوَصِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، رَفَعَهُ بَعْضُهُمْ وَوَقَفَهُ بَعْضُهُمْ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ".

أما الموقوف عن ابن مسعود ﷺ : فرواه الإمام الطبراني في معجمه الكبير (139/9) برقم (8646)، ومن طريقه ابن منده في كتابه الرد على من يقول آلم حرف لينفي الألف واللام والميم من كلام الله تعالى (ص:57) من طريق إِسْحَاق بْن إِبْرَاهِيمَ الدَّبَرِيّ أَخْبَرَنَا عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مُعَمِرٌ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيّ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنِ ابْنِ مَسْعِودٍ موقوفاً بلفظ:" مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ آيَةٍ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، وَلَا أَقُولُ: الْم عَشْرٌ وَلَكِنْ أَلِفٌ وَلَامٌ وَمِيمٌ **ثَلَاثُونَ حَسَنَةً**".

ورواه البيهقي في شعب الإيمان (371/3) برقم (1832) بسنده عن ابن مسعود ﷺحيث قال " إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ مَأْدُبَةُ اللهِ، فَتَعَلَّمُوا مَأْدُبَةَ اللهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ حَبْلُ اللهِ وَالنُّورُ الْمُبِينُ النَّافِعُ، عِصْمَةٌ لِمَنْ تَمَسَّكَ بِهِ، وَنَجَاةٌ لِمَنْ تَبِعَهُ، لَا يَعْوَجُّ فَيُقَوَّمُ، وَلَا يَزِيغُ فَيُسْتَعْتَبُ، وَلَا تَنْقَضِي عَجَائِبُهُ، وَلَا يَخْلَقُ عَنْ كَثْرَةِ الرَّدِّ، فَاتْلُوهُ فَإِنَّ اللهَ يَأْجُرُكُمْ عَلَى تِلَاوَتِهِ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، أَمَا إِنِّي لَا أَقُولُ: ب {الم} [البقرة: 1] وَلَكِنِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ وَالْمِيمِ " " وَفِي رِوَايَةِ الْعَلَوِيّ، لَا أَعْنِي {الم} [البقرة: 1] عَشْرًا وَلَكِنِ الْأَلِفُ عَشْرًا، وَاللَّامُ عَشْرًا، وَالْمِيمُ عَشْرًا".

وفي رواية الإمام أحمد في الزهد (ص:251)، برقم (1802)، والإمام الآجري في أخلاق حملة القرآن (ص:5) برقم (12) أخلاق حملة القرآن للآجري (ص: 15) من طريق حَمَّاد بْن سَلَمَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ وَأَبِي الْبَخْتَرِيّ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ قَالَ : تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ ، واتلوه ، فَإِنَّكُمْ تُؤْجَرُونَ بِهِ ، إِنَّ بِكُلِّ **اِسْمٍ** مِنْهُ عَشْراً ، أَمَا إِنِّي لا أَقُولُ بِأَلَم عَشْرَا ، وَلَكَنْ بِالأَلَفَ عَشْرَا ، وَبِاللامَ عَشْرَا ، وَبِالْمِيمَ عَشْرَا".

وجه الشاهد من الحديث:

أن الراوي ذكر لفظة (بكل اسم) مكان (بكل حرف).

وأما رواية عوف بن مالك: فرواه الإمام البيهقي في شعب الإيمان (370/3) برقم (1830) عن إبراهيم بن طهمان، والطبراني في المعجم الكبير (76/18) برقم (141)، وفي المعجم الأوسط (101/1) برقم (314) عن سليمان بن بلال، والبزار في مسنده (192/7) برقم (2761) عن عبدالعزيز بن محمد، وابن منده في الرد على من يقول آلم حرف لينفي الحرف من كلام الله تعالى (ص:75) عن بلال، والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (389/2) عن مهران –واللفظ له- وكلهم عن موسى بن عبيدة الربيذي عن مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الأَشْجَعِيِّ ﷺ عَنِ النبـــــي ρ قَالَ: مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنَ الْقُرْآنِ كُتِبَ لَهُ بِهِ حَسَنَةٌ، لَا أَقُوَل {بِسم الله} وَلَكِنْ بَاءٌ وَسِينٌ وَمِيمٌ وَلا أَقُول {الم ذَلِك الْكتاب} وَلَكِن أَقُول ألف لامٌ مِيمٌ ذَالٌ لامٌ كَافٌ".

وفي لفظ آخر في (موضح أوهام الجمع والتفريق 389/2):" مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنَ الْقُرْآنِ كُتِبَ لَهُ بِهِ حَسَنَةٌ لَا أَقُولُ {بِسْمِ الله} **وَلَكِنْ أَقُولُهَا مُقَطَّعَةً** فَكُلُّ حَرْفٍ حَسَنَةٌ وَلا أَقُولُ {ذَلِكَ الْكِتَابُ} وَلَكِنْ أَقُولُ مُقَطَّعٌ فَكُلُّ حَرْفٍ حَسَنَةٌ".

وفي لفظ البزار:" ولا أقول: آلم، **ذلك الكتاب، ولكن بالألف واللام والميم**".

وفي لفظ البيهقي:" مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنَ الْقُرْآنِ كَتَبَ اللهُ لَهُ حَسَنَةً لَا أَقُولُ: **بِسْمِ**، وَلَكِنْ بَاءٌ وَسِينٌ وَمِيمٌ، وَلَا أَقُولُ: {الم} [البقرة: 1] وَلَكِنِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ وَالْمِيمُ " " وَهَذَا إِنْ صَحَّ إِسْنَادُهُ، فَإِنَّمَا أَرَادَ حَسَنَةً مُضَاعَفَةً "

قال الإمام الهيثمي ~:" رواه الطبراني في الكبير والأوسط والبزار، وفيه موسى بن عبيدة الزبيدي وهو ضعيف" (1).

وقال الإمام البوصيري ~ :" ومداره على موسى بن عبيدة وهو ضعيف" [2].

تنبيه: قول الإمام الطبراني في معجمه الأوسط:" لا يروى هذا الحديث عن عوف بن مالك إلا بهذا الإسناد، تفرد به سليمان بن بلال"، ولكن تقدم أنّ هناك رواةً كثيرين تابعوا سليمان بن بلال كما تقدم آنفاً.

خلاصة حكم الحديث.

ولا شكّ أنّ الحديث صحيح بين العلماء، وقد تقدمت أقوال العلماء في ذلك، وأما ورود الحديث موقوفاً فليس معناه أنّ المرفوع ضعيف، بل يقويه في غالب الأحيان، وخاصة كما تقدم في بعض ألفاظ الحديث أنّ ابن مسعود ﷺ ذكر أشياء كثيرة في الحث على قراءة القرآن الكريم، وذكر حديث الباب فيه تبعاً كما تقدم في ألفاظ الحديث.

لذلك ذكر الإمام الترمذي المرفوعَ والموقوف، وكذلك الإمام المزي وابن كثير [3]، ولم يضعفوا المرفوعَ بالمقطوع.

أما حديث عوف بن مالك فمداره على موسى بن عبيدة، وهو ضعيف من حيث إنه راو ضعيف، أما نصّ الحديث فهو مقوى بالمرفوع كما تقدم.

المطلب الثاني: الشعور بكل حرف تقرأه في القرآن الكريم.

من الفوائد المهمة لقارئ القرآن أنْ يهتم بكل حرف يقرأه في القرآن الكريم، لأنه مأجور على قراءته هو بكل حرف، لا على ما هو مكتوب كما هو صريح هذا الحديث، وأنْ يشعر بهذا الثواب عند قراءة كل حرف، ولا يقرأ القرآن كهذّا الشعر، ولا مثل السكران الذي يخلط بين الأحرف، بحيث لا يبين بعضها عن بعض، أما صاحب القرآن فإنه يهتم بكل حرف يقرؤه، ويتلذذ به، ويستشعر بأنّ الله يخاطبه، ويحتسب بهذا الثواب الجزيل العظيم عنده.

وأيضاً: الاهتمام بالتجويد أمر مطلوب شرعاً –وليس ببدعة كما توهمه البعض-، لأنّ أصل الحرف هو المخارج والصفات، فكيف يستطيع القارئ أن يعطي كل حرف **حقه** من الصفات اللازمة والمخارج و**مستحقه** من الصفات العارضة مثل الترقيق والتفخيم إذا لم يدرس هذا العلم المبارك، ولا يسمى الحرف حرفاً إلا بمجموع ذلك.

وأيضاً نحن مُتعبَّدون بتلاوة حروفه وإن لم نفهم معناه، مع أننا مأجورون بفهم معانيه، وتدبر آياته أيضاً.

المطلب الثالث: اختلف أهل العلم في المراد بالحرف الوارد في الحديث إلى عدة مذاهب:

المذهب الأول: أنّ المراد بالحرف هو الكلمة، وهذا ما ذهب إليه الإمام ابن تيمية، وتبعه تلميذه ابن كثير، وتلميذه ابن الجزري، وينسب إلى الإمام أحمد أيضاً.

قال الإمام ابن الجزري ~ :" سألت شيخنا شيخ الاسلام ابن كثير ~ : مَا الْمُرَادُ بِالْحَرْفِ فِي الْحَدِيثِ؟ فَقَالَ: الْكَلِمَةُ، لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ ..... –حديث الباب-، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ هُوَ الصَّحِيحُ إِذْ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْحَرْفِ حَرْفَ الْهِجَاءِ لَكَانَ أَلِفٌ بِثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ، وَلَامٌ بِثَلَاثَةٍ وَمِيمٌ بِثَلَاثَةٍ، وَقَدْ يَعْسُرُ عَلَى فَهْمِ بَعْضِ النَّاسِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَفَطَّنَ لَهُ فَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ لَا يَعْرِفُهُ.

وَقَالَ لِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا مِنَ الْحَنَابِلَةِ إِنَّهُ رَأَى هَذَا فِي كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ~ مَنْصُوصًا - وَاللهُ أَعْلَمُ -، وَلَكِنْ رُوِّينَا فِي حَدِيثٍ ضَعِيفٍ عَنْ عَوْنِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ ﷺ مَرْفُوعًا (مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنَ الْقُرْآنِ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهَا حَسَنَةً، لَا أَقُولُ " بِسْمِ اللَّهِ " وَلَكِنْ بَاءٌ وَسِينٌ وَمِيمٌ، وَلَا أَقُولُ " الم " وَلَكِنِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ وَالْمِيمُ) ، وَهُوَ إِنْ صَحَّ لَا يَدُلُّ عَلَى غَيْرِ مَا قَالَ شَيْخُنَا" [1].

---

(1) مجمع الزوائد (163/7) برقم (11654) .
وينظر ترجمته في الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (44/8) برقم (1813).

(2) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للإمام البوصيري (المتوفى: 840هـ) (336/6)، دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف ياسر بن إبراهيم، دار النشر: دار الوطن، الرياض، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999.

(3) ينظر: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للإمام المزي (138/7)، المحقق: عبد الصمد شرف الدين، طبعة المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة الثانية، (1403هـ، 1983م)، جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن، للإمام ابن كثير (693/6)، برقم (8542)، المحقق: د عبد الملك بن عبد الله الدهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، ، الطبعة: الثانية، 1419 هـ - 1998 م.

وتعقب: بعد جمع ألفاظ هذا الحديث، وخاصة لفظ:" لا أقول: **بسم الله**، ولكن باء وسين وميم، ولا أقول: آلم، **ذلك** الكتاب، ولكن: ألف ولا وميم، وذال ولام وكاف"،ولفظ:" لا أقول: بسم الله، **ولكن أقولها مقطعة**...."، ولفظ:" ولا أقول، آلم، ذلك الكتاب، ولكن **بالألف** واللام والميم"، يتبين لنا أنّ المراد به ظاهر الحروف الهجائية المنطوقة من: أ.. ب.. ت.. ، ولم يرد النبيُّ φ نطقَ الألف واللام والميم، بل المراد به أجر مضاعفة لقرآن الكريم كما قال الإمام البيهقي:" وهذا إنْ صحّ إسناده فإنما أراد حسنة مضاعفة".

قال الباحثان –غفر الله لهما-: وأيضاً: الوارد في نطق الحديث" ألفٌ ولامٌ وميمٌ" هي: ألفنْ ولامن وميمن" المكونة من أربعة حروف، لا من ثلاثة الحروف.

المذهب الثاني: أنّ المراد به الحروف المكتوبة لا المنطوقة، وهذا ذكره الإمام عبيدالله المباركفوري بعد ذكره للفظ (آلم ، ذلك الكتاب):" وظاهره أنّ المعتبر في الحساب الحروف المكتوبة لا الملفوظة"، وذلك أنّ الملفوظ في (ذلك) أربعة حروف، لأنّ الألف محذوفة بين الذال واللام" [(2)].

وتعقب: بعد جمع ألفاظ الحديث –كما تقدم- ليس المراد به هذا، بل لمضاعفة الأجر –والله أعلم-.

المذهب الثالث: مذهب جمهور العلماء: أنّ المراد به: ظاهر الحروف الهجائية المنطوقة، وذلك جمعاً بين جميع ألفاظ الحديث، وأنّ ذلك جاء لمضاعفة أجر القرآن الكريم، لذلك على الإنسان أنْ يهتم بكل حرف يقرؤه، وأن يستشعر بهذا الجزاء من الكريم الوهاب لكل حرف، وأنه ليس للإنسان من الأجر والثواب إلا ما نطق به من الحروف صحيحة مستوفيةً حقّها ومستحقّها.

وهذا هو الراجح جمعاً بين ألفاظ الحديث، والله تعالى أعلم.

المطلب الرابع: المراد بـ (قرأ).

هل المراد ب (قرأ): القراءة المجردة ولو بدون حفظ؟ لأنّ أكثر العلماء فسروا الحديث:" يقال لقارئ القرآن: اقرأ وارتق ورتل كما كنت ترتل في الدنيا، فإن منزلتك عند آخر آية تقرؤها" على مَن حفظ القرآن فقط، وهل حديث الباب في أيّ كان؟

لم أجد من العلماء فسّر حديث الباب على الحفظ، بل حملوه على مجرد القراءة، مع أنّ العلة في الحديث الثاني:" يقال لقارئ القرآن" هي عام لكل قارئ القرآن سواء قرأ من حفظه أو لا، وفضل الله واسع.

الخاتمة

الحمدلله الذي بنعمته تتم الصالحات، ونحمده أبلغ حمدٍ على أنْ وفقنا لأنْ نسير في رحاب طائفة من أحاديث رسول الله φ، وأنْ نستقي من معين العلماء دراً ولآلئ لنستضيء به حياتنا.

وفي ختام هذه الجولة المباركة في هذه الأحاديث المباركة نذكر أهم النتائج التي وصلنا إليها، منها:

أولاً: الفرق بين أسانيد القراء وأسانيد المحدثين في إثبات المسائل العلمية عند القرّاء، وأنّ الخلط بينهما يؤدي إلى خلل في الفهم والحكم، وذلك أنّ أسانيد القرّاء ثابتة جيلاً عن جيل، وأمةً عن أمة، وهذا أولى من نقل المحدثين آحاداً أو عزيزاً أو مشهوراً ومستفيضاً حتى ولو كان متواتراً، لأننا رأينا عند بعض طلاب العلم إنكارَهم بعضَ المسائل الواردة الثابتة المتواترة عند القرّاء، بحجة أنّ ذلك غير ثابت عند المحدثين من الطريق الفلاني، وأنّ هذا السند غير صحيح!، مثلاً: مسألة التكبير وغيرها.

ثانياً: معنى السنة معروف عند علماء العقيدة والحديث والفقه والأصول، أما معنى السنة عند علماء القراء فلم أجد منهم من صَرّح بذلك، ولكن في استعمال القراء يمكن أن تأتي بمعنين:

المعنى الأول: ثبوت هذا الأمر من طريق الحديث النبوي أيضاً، مع ثبوته عند القراء وبأسانيدهم.

---

(1) النشر في القراءات العشر، للإمام ابن الجزري (454/2)، تحقيق الشيخ: علي محمد الضباع ، المطبعة التجارية الكبرى تصوير دار الكتاب العلمية، بدون تاريخ الطبع.
ثم قال:" (قُلْتُ) : يَعْنِي شَيْخَهُ الْإِمَامَ أَبَا الْعَبَّاسِ ابْنَ تَيْمِيَةَ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ هُوَ الصَّحِيحُ، وَقَدْ رَأَيْتُ كَلَامَهُ فِي كِتَابِهِ عَلَى الْمَنْطِقِ فَقَالَ: وَأَمَّا تَسْمِيَةُ الِاسْمِ وَحْدَهُ كَلِمَةً وَالْفِعْلِ وَحْدَهُ كَلِمَةً وَالْحَرْفِ وَحْدَهُ كَلِمَةً مِثْلَ هَلْ وَبَلْ فَهَذَا اصْطِلَاحٌ مُخْتَصٌّ بِبَعْضِ النُّحَاةِ لَيْسَ هَذَا مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ أَصْلًا، وَإِنَّمَا تُسَمِّي الْعَرَبُ هَذِهِ الْمُفْرَدَاتِ حُرُوفًا، وَمِنْهُ قَوْلُ النبـــي- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرُ حَسَنَاتٍ أَمَا إِنِّي لَا أَقُولُ " الم " - يَعْنِي: أَلِفْ لَامْ مِيمْ - حَرْفٌ وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ، وَلَامٌ حَرْفٌ، وَمِيمٌ حَرْفٌ) وَالَّذِي عَلَيْهِ مُحَقِّقُو الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَرْفِ الِاسْمُ وَحْدَهُ وَالْفِعْلُ وَحْدَهُ".
(2) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لملا على القارئ (1471/4)، دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2002م.

وعلى هذا لا يقال: إنّ غير ذلك خلاف السنة، بل كل ذلك يعدُّ سنةً، ولكن هذا ثبت من طريق المحدثين أيضاً، وذاك من طريق القرّاء وأسانيدهم.

ومن هذا الباب يمكن أنْ نفهم قول النبـــي φ في حديث سهل بن سعد الساعدي:" كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى"، إذ نرى العلماء اختلفوا في وضع يد اليمنى على اليسرى وإرسالهما، أو في مكان الوضع: هل تحت السرة أم عليها أم فوقها أم على الصدر؟ والظاهر جواز ذلك كله، وحديث سهل هذا من باب جواز ذلك، لا عدم جواز ما يخالفه.

والمعنى الثاني: ثبوت ذلك الأمر والعمل عليه عند القراء، بمعنى: أنّ ذلك ثابت عندهم عملياً، وأنّهم نقلوها جيلاً عن جيل، ولم تغير، ولم تبدل، ولم تنسخ، وعلى ذلك: فلا داعي إلى البحث الطويل المملّ بدون فائدة في المسائل المتواترة عند القراء مثلاً: أحاديث التكبير بأنها غير ثابتة من طريق المحدثين.

وهذا الفهم مهم جداً قبل تصحيح الأحاديث وتضعيفها، لأنّ الثمرة منهما العمل أوعدم العمل به، أمّا ما ثبت العمل عليه واستقرّ فلا يجوز إمرارهما عليه، **لأنّ الإسناد جاء لمنع ما ليس من الشريعة ودخوله فيها، لا لإخراج ما هو موجود فيها.**

ثالثاً: من الإشارات الدقيقة المهمة في حديث (من قرأ حرفاً في كتاب الله فله حسنة) قبل ذكر اختلاف العلماء في معنى الحرف:" أنْ يهتم بكل حرف يقرؤه في القرآن الكريم؛ لأنه مأجور على قراءته هو بكل حرف، لا على ما هو مكتوب في المصحف كما هو صريح هذا الحديث، وأنْ يشعر بهذا الثواب عند قراءة كل حرف، ولا يقرأ القرآن كهذّ الشعر، ولا مثل السكران الذي يخلط بين الأحرف، بحيث لا يبين بعضها عن بعض، أما صاحب القرآن فإنه يهتم بكل حرف يقرأه، ويتلذذ به، ويستشعر بأنّ الله يخاطبه، ويحتسب بهذا الثواب الجزيل العظيم عنده.

رابعاً: رجحنا بعض المسائل المختلف فيها عند العلماء مستنداً بهذه الأحاديث، منها:

في حديث:" كان النبـــيφ لَا يَعْرِفُ فَصْلَ السُّورَةِ حَتَّى تَنَزَّلَ عَلَيْهِ البسملة" ذكرنا خلاف بين العلماء في ترتيب سور القرآن الكريم هل هو توقيفي، أم هو من عمل الصحابة، ثم وقع الإجماع بعد ذلك؟ لكن في حديث الباب فيه إشارة إلى ترجيح مذهب التوقيف؛ لأنّ القرآن قبل نزول البسملة بين السورتين كأنه سورة واحدة، ولم يقل أحدٌ بعدم ترتيب الآيات في السورة الواحدة، فتعين الترتيب بين السور بعد نزول البسملة كما كان قبلها.

وأيضاً: في حديث:" من قرأ حرفاً في كتاب الله فله حسنة" ذكرنا أنّ الاهتمام بالتجويد أمر مطلوب شرعاً –وليس ببدعة كما توهمه البعض-، لأنّ أصل الحرف هو المخارج والصفات، فكيف يستطيع القارئ أن يعطي كل حرف حقه من الصفات اللازمة والمخارج ومستحقه من الصفات العارضة مثل الترقيق والتفخيم إذا لم يدرس هذا العلم المبارك، ولا يسمى الحرف حرفاً إلا بمجموع ذلك.

وأيضاً: في أثر:" إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت فاكتبوه بلغة قريش" ذكرنا أنّ هناك اختلافاً بين العلماء في وقفية الرسم العثماني، لكن لابد من تحرير محل النزاع، والفرق بين حكم التوقيف عند علماء أصول الفقه: بأنه يأثم تاركه، وبين التوقيف عند علماء التجويد، والفرق بين كتابة القرآن كمصحف بين الدفتين، وكتابة الإنسان بعض الآيات من باب الاستدلال، وفي هذا الحديث: إشارة إلى عدم وقفيته، لأنه لم يقل الإمام عثمان ﷺ : ارجعوا إلى ما كتب في زمن النبـــي φ ، أو في زمن الإمام أبي بكر ﷺ .

خامساً: وقد عُنينا بجمع ألفاظ الحديث في مكان واحد، لما في ذلك من الأهمية بمكان في تعيين معنى المراد، أو ترجيح بعض المسائل الخلافية، وذلك لأنّ كلها نابعة من عند رسول الله φ ، منها:

في حديث:" كان النبـــيφ لَا يَعْرِفُ ختم السُّورَةِ حَتَّى تَنَزَّلَ عَلَيْهِ البسملة" بيَّنا بعد جمع طرقه: أنّ المراد بخاتمة السورة بدايتها لا نهايتها، لأنّ البسملة لبدايتها لا نهايتها.

وفي حديث:" من قرأ حرفاً في كتاب الله فله حسنة... ولا أقول (ألم) حرف، ولكن الألف حرف ، واللام حرف، والميم حرف" بيّنا بعد جمع طرقه: أنّ المراد حثّ الإنسان على قراءة القرآن الكريم، وفيها مضاعفة الأجر، نعم ظاهر هذه الرواية: أنّ المراد بالحرف: الكلمة، ولكن وردت هذه الألفاظ: (من قرأ حرفا في كتاب الله) و(له بكل اسم عشر درجات)، و(لا أقول ألم، ذلك الكتاب)، ولفظ: (لَا أَقُول {بِسم الله} وَلَكِنْ بَاءٌ وَسِينٌ وَمِيمٌ وَلا أَقُول {الم ذَلِك الْكتاب} وَلَكِن أَقُول ألف لامٌ مِيمٌ ذَالٌ لامٌ كَافٌ)، وهذا هو فهم الصحابي الجليل ابن مسعود ﷺ ، وهذا الفهم يدل على مضاعفة الأجر مطلقاً كما ذهب إليه الإمام البيهقي ~.

وأيضاً: الوارد في نطق الحديث" ألفٌ ولامٌ وميمٌ" هي: ألفنْ ولامن وميمن" المكونة من أربعة حروف، لا من ثلاثة حروف.

وأيضاً: المشهور أنّ الاختلاف في القراءة وقع في زمن الإمام عثمان ﷺ، وأنه هو الذي بدأ بتوحيد الأمة على المصحف الشريف، لكن ذكرنا بعد جمع الروايات أنّ الخلاف أيضاً وقع في زمن الإمام عمر ﷺ ، وحاول توحيد المصاحف، ولكن لم تكن الحاجة ملحةً كما كانت في زمن الإمام عثمان ﷺ.

وأيضاً: هناك خلط في الروايات في حذف بعض الآيات في جمع أبي بكر ﷺ أو في جمع الإمام عثمان، ولكنْ بعد جمع الروايات بيّنا: كل ما كان متعلقاً بالآيات في عدم وجودها فهو من جمع الإمام أبي بكر الصديق ﷺ ، وما كان يتعلق بالضبط فهو من جمع الإمام عثمان ﷺ ، لأنّ الأصل في جمع أبي بكر: كتابة المصحف بين الدفتين، والأصل في جمع عثمان: الاهتمام بكتابة القرآن وألفاظه، وتوحيد الأمة عليه

وأيضاً: هناك خلاف كبير في معنى قول الإمام عثمان ﷺ :(فاكتبوه بلغة قريش)، لكن بعد جمع الروايات بيّنا: أنّ الصحيح: فاكتبوه بالرسم الذي يوافق لغة قريش ولهجتها من نحو همز وغيره، فإنه نزل بها.

سادساً: من الفروقات الدقيقة: الفرق بين القراءة والكتابة، لأنّ هناك خلطاً بينهما في تفسير معنى (الأحرف)، والاستدلال بحديث: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت فاكتبوه بلغة قريش"، لذلك فسر بعضُ العلماء الحرفَ الوارد في قول العلماء على القراءة الواحدة فقط، أو هكذا يفهم.

نعم: القرآن كله كتب على حرف واحد وعلى حرف قريش، ولكنْ هذه الكتابة لم تمنع القراءة الصحيحة الواردة في العرضة الأخيرة، مثلاً: ورد عن رسول الله φ قراءةُ (الصراطِ) بالصاد الخالصة، والسين الخالصة، وإشمام الصاد زاياً، والقرآن كتب على حرف واحد، وهو الصاد على لغة قريش، أما قراءتها بحرف واحد فهذه لم يتعرض لها الإمام عثمان ﷺ، وهذا في غاية الأهمية والجمال.

والخلط بين الأحرف السبعة التي هي للتخفيف، وهي متعلقة بالنطق، والكتابة على الحرف الواحد في زمن عثمان ﷺ، والتي هي متعلقة بالكتابة، وكلاهما تسمى: حرفاً، ولكن شتان مابين الأمرين.

سابعاً: هناك خلاف كبير: هل الإمام عثمان اقتصر على حرف واحد، أو نظر إلى العرضة الأخيرة أيضاً في كتابة المصاحف؟

بعد تأمل وتمعن طويل حول سبب ورود الحديث وعلته التي هي:" التخفيف والتيسير، لأنّ فيهم العجوز، والشيخ الكبير والجارية....."، ظهرت لنا أنّ هذه العلة باقية إلى يوم القيامة، وأنّ النبـــي φ أراد نشر القرآن بين هؤلاء خصوصاً؛ لأنّ من عادة هؤلاء عدم القدرة على تعلم القرآن الكريم.

وكذلك العلة في: أنّ النبـــي φ كان في جزيرة العرب حتى موته φ ، وبعد موته وبعد دخول الناس في دين الله أفواجاً، هذا أولى بالأخذ بهذه العلة في زمان الإمام عثمان ﷺ وغيره من الصحابة .

لذلك الأخذ بهذه الرخصة أولى بعد موته φ.

وأيضاً: فقد وقع هذا الخلاف في زمن النبـــي φ، وعالجه بأنْ يقرأ كل واحد منهم كما عُلِّم، وفي زمن الإمام عثمان ﷺ أراد أنْ يضبط ذلك فقط.

لذلك: فالقول الصحيح –والله أعلم- هو: أنّ المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة الباقية في العرضة الأخيرة، وأنه ليس للإمام عثمان ﷺ ولا لغيره من الصحابة زيادة حرف أو نقصانه في كتاب الله العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

وفي النهاية يوصي الباحثان بالاهتمام الزائد في جمع هذه الأحاديث المباركة عند القراء، ودراستها دراسة حديثية تحليلية شاملة على وفق ما قرّره علماء القراءات، وما كان عليه عملهم.

المصادر والمراجع

*** القرآن الكريم.

1. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للإمام البوصيري (المتوفى: 840هـ)، دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: دار الوطن، الرياض، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999 م.
2. الإتقان في علوم القرآن ، للإمام السيوطي (ت911هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: 1394هـ/ 1974.

3. الأحاديث المختارة، للإمام ضياء المقدسي (ت 643 هـ)، المحقق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة، الطبعة: الثالثة، 2000 م.
4. أَخْلاقُ حَمَلَةِ الْقُرْآنِ، للإمام الآجُرِّيّ (ت:360 هـ ، تَحْقِيقُ وَتَعْلِيقُ : أَبُو مُحَمَّدٍ أَحْمَدُ شِحَاتَه الأَلْفِيُّ السَّكَنْدَرِيُّ ، الطَّبْعَةُ الأُولَى : 1426 هـ /2005 م، دارُ النَّشْرِ : دُارُ الصَّفَا والْمَرْوَةِ بِالإِسْكَنْدَرِيَّةِ.
5. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للإمام القسطلاني (ت 923هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية- مصر ، الطبعة السابعة، 1323 هـ.
6. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، للإمام المرداوي الدمشقي (المتوفى: 885هـ)، دار إحياء التراث العربي.
7. البرهان في علوم القرآن، للإمام الزركشي ، دار المعرفة - بيروت، 1391، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
8. تاريخ المدينة لابن شبة، لابن شبة النميري البصري، (المتوفى: 262هـ)، حققه الشيخ: فهيم محمد شلتوت، طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد – جدة، سنة النشر: 1399 هـ.
9. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للإمام المزي (ت 742ه) ، المحقق: عبد الصمد شرف الدين، طبعة المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة الثانية، (1403هـ، 1983م).
10. التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية للبرزنجي (ص:41)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ- 1993م.
11. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للإمام ابن عبد البر(ت 463هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، عام النشر: 1387 هـ.
12. جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن، للإمام ابن كثير (ت 774هـ)، المحقق: د عبد الملك بن عبد الله الدهيش
13. الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، للإمام الأصبهاني (ت535هـ)، المحقق: محمد بن ربيع المدخلي، دار الراية - السعودية / الرياض، الطبعة: الثانية، 1419هـ - 1999م.
14. الرد على من يقول الم حرف لينفي الألف والام والميم عن كلام الله عز وجل، للإمام ابن مندة (ت470هـ)، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار العاصمة – الرياض، الطبعة الأولى (1409 هـ).
15. الزهد، للإمام أحمد بن حنبل (المتوفى: 241هـ)، وضع حواشيه: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999 م.
16. سنن أبي داود ، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت- لبنان، بدون تاريخ الطبع.
17. سنن الترمذي، للإمام الترمذي (ت هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، بدون تاريخ الطبع.
18. السنن الكبرى، للإمام البيهقي (ت 458هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات.
19. السنن الكبرى،للإمام النسائي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ، 1411هـ- 1991م.
20. شرح طيبة النشر في القراءات العشر، للإمام النويري (ت: 857هـ)، تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، سنة الطبع (2009م).
21. شعب الإيمان، للإمام البيهقي (ت 458هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد –الرياض، الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2003 م.
22. صحيح البخاري، للإمام البخاري، تحقيق الشيخ: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422هـ.
23. صحيح مسلم، للإمام مسلم (المتوفى: 261هـ)، تحقيق الشيخ: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.، بدون سنة الطبع.
24. فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت، 1379، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه: محب الدين الخطيب.
25. فيض القدير شرح الجامع الصغير، للإمام المناوي القاهري (المتوفى: 1031هـ)، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر، الطبعة: الأولى، 1356.
26. الكامل في ضعفاء الرجال، للإمام ابن عدي (ت 365هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1418هـ1997م.
27. كتاب المصاحف، للإمام أبو بكر بن أبي داود، (ت 316هـ)، تحقيق الشيخ: محمد بن عبده، دار الفاروق الحديثة - مصر / القاهرة، الطبعة: الأولى، 1423هـ - 2002م.
28. كشف الأستار عن زوائد البزار، للإمام الهيثمي (ت 807هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت –لبنان، الطبعة الأولى، (1399 هـ - 1979م).
29. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ الهيثمي (ت 807هـ)، دار الفكر، بيروت-لبنان، سنة الطبع 1412هـ.

30. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لملا على القارئ (ت 1014هـ)، دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2002م.
31. المستدرك على الصحيحين، للإمام أبو عبد الله الحاكم (ت 405هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1411 – 1990.
32. المعجم الأوسط، للإمام الطبراني (المتوفى: 360هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد , عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة، بدون تاريخ الطبع.
33. المعجم الأوسط، للإمام الطبراني (ت360هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد , عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة، بدون الطبعة وتاريخها.
34. المعجم الكبير، للإمام الطبراني (المتوفى: 360هـ)، تحقيق الشيخ: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية، بدون تاريخ الطبع.
35. مناهل العرفان في علوم القرآن، للشيخ: محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (المتوفى: 1367هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة: الطبعة الثالثة.
36. موضح أوهام الجمع والتفريق، للخطيب البغدادي (ت 463هـ)، المحقق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1407.
37. الموطأ ، للإمام مالك بن أنس بن مالك (المتوفى: 179هـ) ، تحقيق الشيخ محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان- أبو ظبي – الإمارات، الطبعة الأولى (1425 هـ - 2004 م).
38. النشر في القراءات العشر، للإمام ابن الجزري (ت 833 هـ)،تحقيق الشيخ: علي محمد الضباع (1380 هـ)، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]، بدون تاريخ الطبع.
39. الوافي في شرح الشاطبية للإمام عبدالفتاح القاضي (1403هـ)، دار الغوثاني-جدة، الطبعة الأولى، سنة الطبع (1439هـ- 2018م).

Sources and references

*****alquran alkarim

1. Al-Burhan fi Ulum al-Qur’an, by Imam Al-Zarkashi, Dar Al-Ma’rifa - Beirut, 1391, edited by: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim.
2. Al-Hujja fi Bayan al-Muhajja and Explanation of the Doctrine of the Sunnis, by Imam al-Asbahani (d. 535 AH), edited by: Muhammad bin Rabi’ al-Madkhali, Dar al-Raya - Saudi Arabia / Riyadh, second edition, 1419 AH - 1999 AD.
3. Al-Itqan fi Ulum al-Qur’an, by Imam al-Suyuti (d. 911 AH), editor: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, publisher: Egyptian General Book Authority, edition: 1394 AH/1974.
4. Al-Kamil in Weak Men, by Imam Ibn Adi (d. 365 AH), edited by: Adel Ahmed Abdel Mawjoud-Ali Muhammad Moawad, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut-Lebanon, first edition, 1418 AH 1997 AD.
5. Al-Mu’jam Al-Awsat, by Imam Al-Tabarani (d. 360 AH), edited by: Tariq bin Awadallah bin Muhammad, Abdul Mohsen bin Ibrahim Al-Husseini, Dar Al-Haramain - Cairo, without the edition and its date.
6. Al-Mu’jam Al-Awsat, by Imam Al-Tabarani (deceased: 360 AH), edited by: Tariq bin Awadallah bin Muhammad, Abdul Mohsen bin Ibrahim Al-Husseini, Dar Al-Haramain - Cairo, without date of publication.
7. Al-Mu’jam Al-Kabir, by Imam Al-Tabarani (deceased: 360 AH), edited by Sheikh: Hamdi bin Abdul Majeed Al-Salafi, Ibn Taymiyyah Library - Cairo, second edition, without date of publication.
8. Al-Mustadrak on the Two Sahihs, by Imam Abu Abdullah Al-Hakim (d. 405 AH), edited by: Mustafa Abdul Qadir Atta, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut, first edition, 1411 - 1990.

9. Al-Muwatta, by Imam Malik bin Anas bin Malik (deceased: 179 AH), edited by Sheikh Muhammad Mustafa Al-Azami, Zayed Bin Sultan Al Nahyan Foundation - Abu Dhabi - UAE, first edition (1425 AH - 2004 AD).
10. Al-Nashr fi al-Qira'at al-'Ashr, by Imam Ibn al-Jazari (d. 833 AH), edited by Sheikh: Ali Muhammad al-Dabaa' (1380 AH), the Grand Commercial Press [photo by Dar al-Kitab al-Ilmiyyah], without date of publication.
11. Al-Sunan Al-Kubra, Bi Imam Al-Nas', Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut, First Edition, 1411 AH - 1991 ed.
12. Al-Sunan Al-Kubra, by Imam Al-Bayhaqi (d. 458 AH), editor: Muhammad Abdul Qadir Atta, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Labnat.
13. Al-Wafi fi Sharh al-Shatibiyyah by Imam Abd al-Fattah al-Qadi (1403 AH), Dar Al-Ghouthani - Jeddah, first edition, year of publication (1439 AH - 2018 AD).
14. Asceticism, by Imam Ahmad ibn Hanbal (died: 241 AH), annotated by: Muhammad Abd al-Salam Shaheen, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, first edition, 1420 AH - 1999 AD.
15. Collector of Musnads and Sunan, the guide to the most upright Sunan, by Imam Ibn Kathir (d. 774 AH), verified by: Dr. Abdul Malik bin Abdullah Al-Dahish
16. Ethics of the bearers of the Qur'an, by Imam Al-Ajri (d. 360 AH, verified and commented by: Abu Muhammad Ahmad Shahatah Al-Alfi Al-Iskandari, first edition: 1426 AH / 2005 AD, Dar Al-Nan Shar: House of Safa and Marwa in Alexandria.
17. Explaining the illusions of combining and separating, by Al-Khatib Al-Baghdadi (d. 463 AH), verified by: Dr. Abdel Muti Amin Qalaji, Dar Al-Ma'rifa - Beirut, first edition, 1407.
18. Explanation of Taibat al-Nashr fi al-Qira'at al-'Ashr, by Imam al-Nuwairi (d. 857 AH), edited by: Majdi Basloum, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut-Lebanon, second edition, year of publication (2009 AD).
19. Fairness in knowing what is more correct than the disagreement, by Imam Al-Mardawi Al-Dimashqi (deceased: 885 AH), Dar Ihya Al-Arabi Heritage.
20. Fath al-Bari, Sharh Sahih al-Bukhari, by Al-Hafiz Ibn Hajar al-Asqalani al-Shafi'i, Dar al-Ma'rifa - Beirut, 1379, number of its books, chapters and hadiths: Muhammad Fouad Abd al-Baqi, directed by: Mohib al-Din al-Khatib.
21. Fayd Al-Qadir Sharh Al-Jami' Al-Saghir, by Imam Al-Manawi Al-Qahiri (died: 1031 AH), Publisher: The Great Commercial Library - Egypt, Edition: First, 1356.
22. History of the City by Ibn Shibah, by Ibn Shibah al-Numairi al-Basri, (deceased: 262 AH), verified by Sheikh: Fahim Muhammad Shaltut, printed at the expense of: Al-Sayyid Habib Mahmoud Ahmad - Jeddah, year of publication: 1399 AH.
23. Introduction to the meanings and chains of transmission in al-Muwatta, by Imam Ibn Abd al-Barr (d. 463 AH), edited by: Mustafa bin Ahmed al-Alawi, Muhammad Abd al-Kabir al-Bakri, publisher: Ministry of Endowments and Islamic Affairs - Morocco, year of publication: 1387 AH.
24. Irshad al-Sari li Sharh Sahih al-Bukhari, by Imam al-Qastalani (d. 923 AH), Al-Amiriya Grand Press - Egypt, seventh edition, 1323 AH.
25. Ithaf Al-Khayrah Al-Mahrah bi Zawa'id Al-Musnad Al-Ten, by Imam Al-Busiri (deceased: 840 AH), Dar Al-Mishkat for Scientific Research under the supervision of Abu Tamim Yasser bin Ibrahim, publishing house: Dar Al-Watan, Riyadh, first edition, 1420 AH - 1999 AD.
26. Majma' al-Zawa'id and Source of Benefits, by Al-Hafiz al-Haythami (d. 807 AH), Dar Al-Fikr, Beirut-Lebanon, year of publication 1412 AH.
27. Manahil al-Irfan fi Ulum al-Qur'an, by Sheikh: Muhammad Abd al-Azim al-Zarqani (deceased: 1367 AH), Issa al-Babi al-Halabi and Partners Press, edition: third edition.

28. Marqaat al-Muftayat Sharh Mishkat al-Masabih, Lamla Ali al-Qari (d. 1014 AH), Dar Al-Fikr, Beirut - Lebanon, first edition, 1422 AH - 2002 AD.
29. Sahih Al-Bukhari, by Imam Al-Bukhari, edited by Sheikh: Muhammad Zuhair Al-Nasser, Dar Touq Al-Najat, first edition, 1422 AH.
30. Sahih Muslim, by Imam Muslim (deceased: 261 AH), edited by Sheikh: Muhammad Fouad Abdel Baqi, Arab Heritage Revival House - Beirut., without year of publication.
31. Selected Hadiths, by Imam Diya al-Maqdisi (d. 643 AH), edited by: Abdul Malik bin Abdullah bin Dahish, Al-Nahda Al-Hadithah Library House - Mecca, Third Edition, 2000 AD
32. Shu'ab al-Iman, by Imam al-Bayhaqi (d. 458 AH). Verified, reviewed its texts, and cited its hadiths: Dr. Abdul Ali Abdul Hamid Hamid, Al-Rushd Library - Riyadh, first edition, 1423 AH - 2003 AD.
33. Sunan Abu Dawud, by Imam Abu Dawud Suleiman bin Al-Ash'ath Al-Sijistani, publisher: Dar Al-Kitab Al-Arabi - Beirut - Lebanon, without date of publication.
34. Sunan al-Tirmidhi, by Imam al-Tirmidhi (d. A.H.), Dar Ihya al-Tirath al-Arabi - Beirut, edited by: Ahmed Muhammad Shaker and others, without date of publication.
35. The Book of the Qur'an, by Imam Abu Bakr bin Abi Dawud, (d. 316 AH), edited by Sheikh: Muhammad bin Abduh, Dar Al-Farouk Al-Hadithah - Egypt / Cairo, First Edition, 1423 AH - 2002 AD.
36. The conflict and preference between the legal evidence by Al-Barzanji (p. 41), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut-Lebanon, first edition, 1413 AH - 1993 AD.
37. The response to those who say "lam" is the letter to negate the alif, "lam" and "meem" from the word of God Almighty, by Imam Ibn Mandah (d. 470 AH), edited by: Abdullah bin Youssef Al-Jada'i, Dar Al-Asimah - Riyadh, first edition (1409 AH).
38. Tuhfat Al-Ashraf with the Knowledge of Al-Afaraq, by Imam Al-Mizzi (d. 742 AH), edited by: Abdul Samad Sharaf Al-Din, Al-Maktab Al-Islami Edition, and Al-Dar Al-Qimah, second edition, (1403 AH, 1983 AD).
39. Unveiling the Appendices of Al-Bazzar, by Imam Al-Haythami (d. 807 AH), edited by: Habib Al-Rahman Al-Azami, Al-Resala Foundation, Beirut - Lebanon, first edition, (1399 AH - 1979 AD).